أثر السياسات الزراعية في زراعة القمح البعلي باستعمال مصفوفة تحليل السياسات الزراعية في شمال غرب سوريا

م. فاتن محمد عدنان الموسى، د. مجدي نصر الحسني، د. محمد طه الأحمد
جامعة إدلب –كلية الهندسة الزراعية– قسم الاقتصاد الزراعي

الملخص

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى معرفة آثار الممارسات الراهنة في محصول القمح البعلي في شمال غرب سوريا عن طريق وصف الممارسات الزراعية الراهنة المطبقة على محصول القمح البعلي في منطقة الدراسة، وبيان أثر هذه الممارسات في مساحة محصول القمح البعلي وإنتاجه وتسويقه عن طريق تحليل مصفوفة السياسات الزراعية. إذ بلغ متوسط مساحة الأرض المزروعة بالقمح البعلي في شمال غرب سوريا 12000 هكتار، ومتوسط الإنتاجية 3 طن/هكتار، وبلغ إجمالي الإنتاج 36000 طن من القمح البعلي سنويًا، وهذا لا يلبي سوى 16٪ من احتياجات المنطقة من دقيق القمح، وجاءت مشكلة الدراسة في معرفة تأثير السياسات الزراعية في المحصول عن طريق تحليلها بواسطة مصفوفة السياسات الزراعية وحساب مؤشراتها للتعامل مع التقلبات في الأسعار نتيجة الأزمات الاقتصادية المتكررة وتغيرات أسعار الصرف. وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: بلغت كمية العوائد الكلية للقمح البعلي بالأسعار الخاصة 293.40 دولار أمريكي في حين كانت التكاليف الكلية404.07 دولار أمريكي، وهذا حقق صافي عائد سالب بقيمة –110.67 دولار أمريكي، وعند تقويم تشوهات الأسعار الخاصة للوصول إلى الأسعار الاقتصادية كانت العوائد الكلية 266.75 دولار أمريكي، والتكاليف الكلية 391.47 دولار أمريكي وهذا حقق صافي عائد سالب بقيمة –124.77 دولار أمريكي، وعن طريق طرح الأسعار الاقتصادية من الأسعار الخاصة ظهر أثر السياسات المتبعة عن طريق حساب مؤشرات مصفوفة القمح البعلي إذ كانت الربحية المالية–110.67 دولار أمريكي والربحية الاجتماعية –124.72 دولار أمريكي ومعامل الحماية الاسمي 1.09دولار أمريكي.

الكلمات المفتاحية: مصفوفة تحليل السياسات، القمح البعلي، التكاليف، الأسعار الخاصة، الأسعار الاقتصادية.

The Impact of Agricultural Policies on Rain-fed Wheat Cultivation Using the Agricultural Policy Analysis Matrix in Northwest Syria

M. Faten Mohammed Adnan Al-Mousa, Dr. Majdi ALHUSNI, Dr. Mohammed Taha Al-Ahmad

Department of Agricultural Economics, Faculty of Agricultural Engineering, University of Idlib

Abstract

The main objective of the study was to find out the effects of current practices on the rain wheat crop in northwestern Syria by describing the current agricultural practices applied to the rain wheat crop in the study area, and to indicate the impact of these practices on the area, production and marketing of the rain wheat crop through the analysis of the agricultural policy matrix.

The average area of land planted with rain-fed wheat in northwestern Syria reached 12,000 hectares, the average productivity is 3 tons / ha, and the total production reached 36,000 tons of rain-fed wheat per year, which meets only 16% of the region's needs for wheat flour (flour). The problem of the study was to find out the impact of agricultural policies on the crop by analyzing it through the agricultural policy matrix and calculating its indicators to deal with fluctuations in prices as a result of frequent economic crises and exchange rate changes.

The study concluded the most important results which are the following: the total amount of overall returns of wheat Baal at the 293.40 US dollars, while the costs were 404.7 US dollars, that achieved a passive return with the value -110.67 US dollars overall, and when valuing the price distortions of prices specific to reach economic prices, economic returns were 266.75 US dollars, and the total costs 391.47 US dollars this achieved a net return minus to the value of -124.77 US dollars, and by subtracting the economic prices of private prices the impact of policies followed by the calculation of indicators Matrix rain-fed wheat where the financial profitability was US dollars 110.67 – social profit htility was 124.72- US dollars and protection nominal 1.09 US dollars.

Keywords: Policy Analysis Matrix, Rain-fed Wheat, Costs, Private Prices, Social Prices

1- مقدمة

يمثل النمو الاقتصادي هدفًا أساسياً تسعى الدول إلى تحقيقه، والبحث عن العوامل والوسائل التي من شأنها رفع معدلاته، نظراً لكونه يعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج السلع والخدمات المختلفة من عام لآخر، كما أنه يعد من المؤشرات الكلية التي تعكس أداء النشاط الاقتصادي للدولة، إذ تسعى الدول إلى أن تكون تلك الزيادة لفترة طويلة من الزمن، وذلك للتميز بين النمو الاقتصادي الذي يكون لفترة قصيرة نسبياً، والتنمية الاقتصادية المستدامة القائمة على استدامة تنظيم استخدام الموارد المتاحة في المجتمع، مع المحافظة على حقوق الأجيال (صالح و آخرون، 2020).

وعلى مدار 20 عامًا، كانت سوريا الدولة العربية الوحيدة المكتفية ذاتيًّا من القمح ويوجد لديها فائض تصدّره، عدا عن ذلك فلديها أفضل البذور عالميًّا، وفي هذا التكثيف السريع نستعرض مسيرة القمح السورية في العقود الماضية، وكيف انتقلت سوريا من الاكتفاء الذاتي إلى دولة تستورد قمحها، وظلت سوريا حتى عام 2011 دولة مكتفية ذاتيًّا ومصدرة للقمح، وبلغت الأراضي المزروعة بالقمح عام 2007 قرابة 1.7 مليون هكتار، بمعدّل إنتاجي يزيد عن 4 ملايين طن، وكانت سوريا تعتمد سياسة دعم مركّزة لمحصول القمح، فضلًا عن محاصيل أخرى مثل القطن والزيتون والحمضيات (أبو الخير، 2022).

وقد قدم (Nyangita, 1998) دراسة حول تقييم إستراتيجية الأمن الغذائي في كينيا مستعملاً مصفوفة تحليل السياسة، إذ بينت نتائج الدراسة أن الأسعار المحلية للذرة كانت أقل مما في الأسواق العالمية بسبب ارتفاع تكاليف الاستيراد، وإن الأرباح المتحققة من نظام المحصول تغطي تكاليف الإنتاج والتسويق مع فائض ربح، وأكدت معاملات الحماية ضرورة استمرار الدولة في نظام الدعم من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

وفي دراسة أجراها (محجوب و أبوبكر إبراهيم،2000) بدراسة الآثار الاقتصادية للسياسات السعرية لمحصول القمح في السودان (مشروع الجزيرة أنموذجاً تطبيقياً) باستعمال مصفوفة تحليل السياسة (PAM)، وبينت نتائج التحليل أن الربحية الخاصة والاقتصادية كانت إيجابية لمعظم مدة الدراسة، ما يدل على أن زراعة محصول القمح في مشروع الجزيرة مجزية للمزارعين.

وقد حلل (أبو سنه، جمال، و عبد العظيم، 2021) السياسات السعرية لاستيراد محصول القمح عن طريق تحديد أسعار المساواة لمحصول القمح لموسم 2019 باستعمال مصفوفة تحليل السياسات، وقد تبين أن هناك استقراراً واضحاً جداً في أسعار الأسواق الخارجية التي تستورد منها مصر القمح، وكذلك استقرار السياسات السعرية.

وقد استهدف (العمري و صالح، 2016) دراسة كل من تطور مساحة أهم محاصيل الحبوب في الزراعة المصرية وإنتاجها متمثلة في القمح، الأرز، الذرة الشامية، تقدير بعض المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية لمحاصيل الحبوب موضع البحث، وذلك باستعمال أسلوب التحليل الاقتصادي الوصفي للقياس والكمي لقياس بعض مؤشرات الإنتاجية والاقتصادية المرتبطة بإنتاج أهم محاصيل الحبوب، كما استعان بأسلوب تحليل الانحدار البسيط والتحليل مغلف البيانات لتقدير الكفاءة الفنية لأهم محاصيل الحبوب. فتبين أن هناك معدل نمو سنوياً معنوياً إحصائياً للمساحة المزروعة بمحاصيل القمح، والذرة الشامية الصيفي، والذرة الشامية النيلي، في الوقت الذي لم تثبت فيه المعنوية الإحصائية لمعدل نمو المساحة والإنتاج لمحصول الأرز نظراً لأن مساحته محددة من قبل وزارتي الري والزراعة.

مشكلة الدراسة:

يمكن تلخيص مشكلة الدراسة فيما يأتي:

- المساحة المزروعة بالقمح المعتمد على الري البعلي فقط يشكل 60% من المساحة الاجمالية المزروعة بالقمح في موسم الدراسة.
- انخفاض الإنتاج والإنتاجية من القمح البعلي إذ بلغت 36000 طن سنوياً و3 طن/ هكتار على الترتيب وهذا لا يغطي أكثر من 16% من الاحتياج السنوي للمنطقة المدروسة من دقيق الخبز (مكتب الاحصاء والتخطيط، 2023).
- عدم خضوع الممارسات والسياسات المطبقة من قبل وزارة الزراعة والري من (تسعير، ودعم، وضبط تجارة محصول القمح) للتقييم والتحليل الذي يوجهها ويصوبها بما يتناسب مع الأهداف المنشودة للسياسات الزراعية الراهنة.

2- أهداف الدراسة:

يهدف البحث بشكل أساسي إلى معرفة آثار الممارسات الراهنة على محصول القمح البعلي في شمال غرب سوريا وذلك عن طريق الأهداف الآتية:

- وصف الممارسات الزراعية الراهنة المطبقة على محصول القمح البعلي في منطقة الدراسة.
- بيان أثر هذه الممارسات في مساحة محصول القمح البعلي وإنتاجه عن طريق تحليل مصفوفة السياسات الزراعية.

3- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من النقاط الآتية:

- يعد محصول القمح من المحاصيل الاستراتيجية التي تدخل في الحسابات الاقتصادية للخطط التنموية للمنطقة المدروسة بما يحققه من أمن غذائي واعتماده على الهطل المطري.
- تعد تقنية مصفوفة تحليل السياسات الزراعية من أهم التقنيات التي تدرس تشوهات أسعار أسواق المحاصيل المدروسة، فتساعد على دراسة واقع السياسات المتبعة وتوصيفه، وتنبئ المخططين بالضرورات للتخطيط التنموي.

4- مصادر البيانات:

اعتمد البحث على المصادر الآتية:

- المصادر الأولية: وذلك عن طريق تصميم استمارة استبيان ميدانية في منطقة الدراسة تتضمن الاستبيانات بيانات عن تكاليف القمح البعلي وكمية الإنتاج والأسعار لمنتجات القمح البعلي في السلسلة الإنتاجية ولكل مرحلة من مراحلها.
- المصادر الثانوية: وتتمثل بالبيانات المنشورة وغير المنشورة للجهات الحكومية المتمثلة بوزارة الزراعة والري ووزارة الاقتصاد والموارد، والبيانات المنشورة لدى المنظمات الدولية.

كما استعمل أسلوب البحث الوصفي التحليلي وذلك في منطقة شمال غرب سوريا عام 2023.

5- طرائق البحث:

استعملت مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لتحليل السياسات، وتكمن أهميتها في قدرتها على فحص التأثير الفعال لسياسات التدخل الحكومي في جميع مراحل تدفق السلع (من المنتج إلى البيع المحلي بالجملة والتصدير). وهذا ما يساعد على قياس كفاءة هذه السياسات في تحقيق أهدافها وفحص آثارها على المنتجين والمستهلكين والاقتصاد الكلي، وتقدير ما قد تحدثه من تشوهات في السوق (التشوهات الخارجية).

تبنى مصفوفة تحليل السياسة الزراعية على الميزانية المزرعية التي أساسها العائدات والتكاليف وتقسم التكاليف إلى نوعين

1- مدخلات الإنتاج القابلة للتجارة: وهي مدخلات يمكن أن يتاجر بها، وهي التي تتوافر لها أسعار عالمية، كما يستعمل كل من سعر سيف وسعر فوب لحساب أسعارها الاقتصادية وتشمل الأسمدة والمبيدات والبذور والعمليات الآلية.
2- مدخلات غير قابلة للتجارة (الموارد محلية): مثل الأرض، العمال غير الماهرة، ولا توجد لها أسعار عالمية، وتحسب أسعارها الاقتصادية أو أسعار الفعالية، على أساس تكلفة الفرص البديلة أو أسعار الظل أي العائد في حالة استعمال البديل، مع تقييم هذا الإنتاج من الاستعمال البديل بالأسعار الحدودية (سعر فوب أو سيف).

يحسب العائد والربح أو التكاليف بنوعيها مرة بسعر السوق ومرة أخرى بالسعر الاقتصادي، والفرق بينهما يسمى التحويلات البينية، ويعكس حجم التحويلات مدى انحراف أسعار السوق المختلفة، نتيجة الأسعار الاقتصادية.

ويمثل مفهوم الأرباح الاقتصادية جزءاً أساسياً من مصفوفة تحليل السياسات، ويعرف الربح بأنه الفارق بين النواتج (الإيرادات) وتكاليف جميع المدخلات (التكاليف).

يبين الجدول (1) النموذج العام لمصفوفة تحليل السياسات.

الجدول (1): مصفوفة تحليل السياسات الزراعية

البيان	الإيراد	تكاليف قابلة للتجارة	تكاليف غير قابلة للتجارة	الربح
الأسعار الخاصة	A	B	C	D
الأسعار الاجتماعية	E	F	G	H
أثر السياسات	I	J	K	L

المصدر: (الطراونه ر.، 1999)

توضيح دلالات الرموز داخل المصفوفة وهي:

A: الإيرادات الإجمالية من زراعة القمح البعلي مقدر بالأسعار الخاصة (المالية)

B: تكاليف الإنتاج القابلة للتجارة (مثل الأسمدة، العمالة الماهرة، المبيدات، وغيرها) وتقدر بالأسعار الخاصة.

C: تكاليف الإنتاج غير القابلة للتجارة (مثل الأرض، العمالة غير الماهرة، وغيرها) وتقدر بالأسعار الخاصة.

D: الأرباح الخاصة على النحو الآتي: (D=A−B−C). القيمة الموجبة يعني وجود ربح فائض يشجع المزارعين على زراعة محصول القمح البعلي، كما تعمل الأرباح الإيجابية أيضاً حافز للمزارعين على زيادة الإنتاج بغية تحقيق مزيد من الأرباح، فإن النتيجة تكون تحقيق نمو اقتصادي، غير أن أسعار السوق للمدخلات والناتج يمكن أن تشوه، إما بسبب فشل السوق وإما فشل السياسات وعندئذ يمكن أن تصبح الأرباح الخاصة مؤشراً خادعاً.

E: . الإيرادات الإجمالية المقدرة من زراعة القمح البعلي مقدرة بالأسعار الاجتماعية

F: تكاليف الإنتاج القابلة للتجارة مقيمة بالأسعار الاجتماعية.

G: تكاليف الإنتاج غير القابلة للتجارة مقيمة بالأسعار الاجتماعية.

H: الأرباح الاجتماعية(H=E−F−G)

وتوفر الأرباح الاجتماعية الإيجابية(H) حافزاً على التوسع في هذه الأنشطة وينجم عنها نمو اقتصادي وتأثير واضح في الدخل الوطني.

يبين الصف الثالث من المصفوفة الفارق أو الاختلافات بين الصف الأول (التقييم بالأسعار الخاصة) والصف الثاني (التقييم بالأسعار الاجتماعية) وإذا لم يكن فشل سوقي فإن كامل الفارق بين الأسعار الخاصة والاجتماعية للناتج والمدخلات التجارية سيكون سببه السياسات المشوهة. وتشمل الأساليب التي يمكن أن تسبب الفارق الإعانات والضرائب والقيود الكمية التي تطبق على الإنتاج المحلي أو على التجارة في السلعة، كما يمكن أن تسبب السياسات السعرية تشوهات أيضاً .

I: إذا كانت القيمة موجبة، فإن هذا يعني أن الإيرادات الخاصة تتجاوز الإيرادات الاجتماعية ويشير هذا إلى أن الحكومة تدعم أسعار الناتج أي أن الحكومة تشتري الإنتاج بأسعار أعلى من الأسعار السائدة في السوق الدولية ويأخذ الفارق شكل تحويل من المجتمع (من دافعي الضرائب) إلى منتجي تلك السعة. وإذا كانت قيمة(I) سالبة، فإن هذا يشير إلى أن قيمة الإيرادات الاجتماعية تتجاوز الإيرادات الخاصة ويعني هذا أن الحكومة تحمل المنتجين ضريبة، وبعبارة أخرى فإن الحكومة تشتري الإنتاج بأسعار أدنى من الأسعار السائدة في السوق الدولية، وتأخذ الضريبة في هذه الحالة شكل مدفوعات تحويلية مباشرة من المنتجين إلى المجتمع أو إلى الحكومة.

J: الفرق بين الكلفة الخاصة والكلفة الاجتماعية للمدخلات القابلة للتجارة. وإذا كانت قيمة(J) سالبة فإن هذا يشير إلى الكلفة الخاصة للمدخلات القابلة للتداول أقل من الكلفة الاجتماعية، ويعني هذا أن الحكومة تفرض ضريبة على المدخلات التي يستعملها الزراع، والأثر الصافي لهذه الحالة هو أن الأسعار التي يدفعها الزراع مقابل المدخلات تكون أعلى من أسعار السوق العالمية.

K: الفرق بين الموارد المحلية (غير قابلة للتجارة)، ويمكن للحكومة أن تؤثر في أسعار الموارد المحلية مثل رأس المال أو الأراضي، ومن الشائع لدى حكومات البلدان النامية أن تقدم ائتمانات مدعومة إلى المنتجين حافزاً على استعمال المدخلات كثيفة رأس المال مثل الآلات والأسمدة، وفي مثل هذه الحالة يمكن أن تكون الكلفة الخاصة للعامل المحلي أقل من الكلفة الاجتماعية وستكون K ذات قيمة سالبة. غير أنه إذا فرضت الحكومة

ضرائب على الموارد المحلية ونادراً ما يحدث ذلك في البلدان النامية فإن الفارق يكون موجباً، وتؤثر بصوره مباشرة في أسعار الناتج والمدخلات.

L: تشير إلى التحويل الصافي لجميع السياسات المؤثرة في المنظومة السلعية قيد الدراسة ويحسب من العلاقة L=I−J−K. وإذا كان الأثر الشامل لجميع السياسات التي تؤثر في أسعار المدخلات والناتج وسعر الصرف في صالح المنتج (على الأجل القصير) إن L ستكون ذات قيمة موجبة وبالعكس ستكون L ذات قيمة سالبة، إذا كانت السياسات تعمل في غير صالح المنتج. (الطراونه و ياسين، 2006)

وستستعمل المؤشرات الآتية في هذه الدراسة:

1. الربحية الاجتماعية (SP) تحسب بالعلاقة التالية:$[H = E - F - G]$ وتعني القيمة المطلقة للربح المحقق من قبل النظام بالأسعار الاجتماعية.
2. الربحية المالية (FP) تحسب بالعلاقة التالية:$[D = A - B - C]$ وتعني القيمة المطلقة للربح المحقق في النظام بالأسعار الخاصة.
3. التكلفة المالية للمنفعة (FCB) تحسب بالعلاقة التالية:[C/(A−B)] وتدل على مؤشر تنافسية النظام إذا كانت FCB أصغر من 1 يكون النظام منافساً وإذا كانت أكبر من 1 فيكون النظام غير منافس وتكون الربحية المالية سالبة.
4. معامل الحماية الاسمي NPC يحسب بالعلاقة التالية: [A/E] يدل على مستوى حماية المنتج الرئيس وإذا كانت NPC أكبر من 1 فإن النظام يستفيد من الحماية وإذا كانت أقل من 1 فإن النظام يتعرض للضرائب.
5. معامل الحماية الفعال EPC يحسب بالعلاقة التالية: [(A−B)/(E−F)] يشير إلى إجمالي مستوى الحماية مع الأخذ بعين الاعتبار أثر السياسات على القيمة الخاصة للمنتجات القابلة للتجارة والمستلزمات القابلة للتجارة.
6. معامل الربحية PC يحسب بالعلاقة التالية: [D/H] ويقيس انعكاس السياسات على ربحية النظام إذا كان أكبر من 1 فإن النظام يستفيد من صافي التحويلات من الاقتصاد أما إذا كان أصغر من 1 فإن الاقتصاد يستفيد من صافي التحويلات من النظام.

7. تكلفة العوامل المحلية DRC تحسب بالعلاقة التالية: [G/(E−F)] وهي مؤشر الميزة النسبية للنظام إذا كانت DRC أصغر من 1 فإن النظام يتمتع بالميزة النسبية، ما يعني أننا نستعمل موارد محلية ذات قيمة أقل (عمالة – رأس مال) من القيمة المضافة وإذا كانت DRC أكبر من 1 فإن النظام لا يتمتع بالميزة النسبية وتكون الربحية الاجتماعية سالبة.
8. نسبة التكلفة الاجتماعية– منفعة SCB تحسب بالعلاقة التالية: [(F+G)/E] وهي مؤشر آخر لقياس الميزة النسبية للنظام. وهو يأخذ بعين الاعتبار التكلفة الكاملة للإنتاج (F+G) بدل العوامل المحلية فقط. وهو نسبة أكثر ملاءمة لترتيب الموقع النسبي للنظم المختلفة عندما يكون لها بنية تكاليف مختلفة (أي القابلة للتجارة وغير القابلة للتجارة) لأن الـ DRC تتحيز لصالح النظام الذي يحتوي على قدر أكبر من المستلزمات القابلة للتجارة.
9. نسبة دعم المنتجين PSR تحسب بالعلاقة التالية: [L/E] وهي مؤشر انعكاس السياسات / تشوه السوق على زيادة أو انخفاض إجمالي إيرادات النظام بالأسعار الاجتماعية، أي حجم الاختلاف من الوضع المرجعي بالأسعار الاجتماعية إلى الوضع الحالي بأسعار السوق.

آلية تصنيف بنود التكاليف إلى مكونات قابلة للتجارة وعوامل محلية:

إن التمييز بين المنتجات القابلة للتجارة والعوامل المحلية هو جوهر مفهوم مصفوفة تحليل السياسات. لذلك عند إعداد الميزانية فصّل كل بند من بنود التكلفة حسب تلك الفئات. وقد صنفت الإيرادات الناتجة عن بيع المنتجات النهائية ضمن فئة المنتجات القابلة للتجارة. بينما عُدّت العمالة المقدمة أو المدفوعة من قبل أي متعامل من متعاملي السلسلة من ضمن العوامل المحلية. ومن أجل تقييم انعكاسات قوانين العمل على أداء النظم المحللة حُددت فئتان هما فئة العمالة الماهرة وفئة العمالة غير الماهرة.

في حين مُيّز بين التكاليف القابلة للتجارة وتكاليف غير قابلة للتجارة (الموارد المحلية) بالنسبة للمدخلات الوسيطة أكثر تعقيداً. لذلك اعتمدت النسب الآتية للسلع المادية المشتراة مباشرة مثل الآليات، البذار، الأسمدة وغيرها (0.8 مواد قابلة للتجارة 0.1 رأس مال 0.05

عمالة مدربة و0.05 عمالة غير مدربة). والجدول (2) يوضح توزيع النسب لتكاليف الطاقة والعمليات الزراعية والنقل فقد اعتمدت معاملات خاصة للتمييز بين تكاليف الموارد المحلية وتكاليف المستلزمات القابلة للتجارة. (عطية، 2008)

الجدول (2): المعاملات المطبقة لتفصيل التكاليف المتغيرة إلى مكونات قابلة للتجارة ومكونات غير قابلة للتجارة

البيان	النسب المعتمدة للتقسيم			
	قابلة للتجارة	رأس المال	عمالة ماهرة	عمالة غير ماهرة
بذار	0.8	0.1	0.05	0.05
وقود وزيوت	0.75	0.1	0.1	0.05
الأسمدة	0.8	0.1	0.05	0.05
السماد العضوي	0.71	0.17	0.05	0.07
المبيدات	0.8	0.1	0.05	0.05
أجور الري	0.85	0.05	0	0.1
أجور الحراثات	0.05	0.05	0.1	0.8
أجور الحصاد	0.05	0.05	0.1	0.8
أجور رش المبيدات والأسمدة	0.05	0.05	0.1	0.8
أجور نقل	0.45	0.17	0.05	0.33
أجور تحميل وتنزيل	0.05	0.05	0.1	0.8

المصدر: (لانسون، 2003)

كما جمعت 60 استمارة استبيان عن طريق عينة طبقية بناءً على الحيازة الزراعية، وبعد إدخال البيانات استعمل برنامج الإكسل Excel لتنظيف البيانات، وترميزها وإجراء التحليل الوصفي للبيانات، ومن ثم بنيت مصفوفة التحليل لاستخلاص المؤشرات.

6- النتائج والمناقشة:

دراسة الإيرادات والتكاليف للميزانية المزرعية والاقتصادية للقمح البعلي:

أ. الإيرادات والتكاليف للقمح البعلي:

مُيّز بين نوعين من الميزانيات للقمح البعلي، ميزانية مزرعية أي تكاليف إنتاج القمح وإيراداته محلياً وبالأسعار الخاصة السائدة في موسم الزراعة، وميزانية اقتصادية بالأسعار البديلة أو الظلية.

الإيرادات والتكاليف بالأسعار الخاصة للقمح البعلي:

حسبت بنود التكاليف والإيرادات بالأسعار الخاصة أي أسعار أرض المزرعة

الجدول (3): التكاليف والإيرادات لإنتاج 1طن قمح بعلي بالأسعار الخاصة

البيان	قابلة للتجارة للطن	غير قابلة للتجارة للطن	مجموع التكاليف للطن	مجموع التكاليف للهكتار
إيجار الأرض/$	0	114.22	114.22	358.6508
تكاليف العمليات الآلية /$	19.64	103.21	122.85	385.749
تكاليف المستلزمات المتنوعة/$	140.84	26.17	167.01	524.4114
الإيراد الرئيس/$	281.03			882.4342
الإيراد الثانوي/$	12.37			38.8418
مجموع الإيرادات	293.4			921.276
صافي العائد/$	110.67-			-347.5038

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان .

يبين الجدول (3) التكاليف والإيرادات لإنتاج واحد طن قمح بعلي بالأسعار الخاصة إذ قسمت التكاليف إلى مواد قابلة للتجارة ومواد غير قابلة للتجارة بينما تم قسمت الإيرادات إلى إيراد رئيس وإيراد ثانوي، كما تبين أن مجموع التكاليف أكبر من مجموع العوائد وعليه صافي العائد كان سالباً.

الإيرادات والتكاليف للميزانية الاقتصادية للقمح البعلي:

حُسبت بنود التكاليف والإيرادات للميزانية الاقتصادية وفق معامل تحويل بعد تميز بنود التكاليف إلى قابلة للتجارة وغير قابلة للتجارة، وقُسمت الإيرادات إلى قسمين إيراد رئيس وهو سعر 1طن قمح وإيراد ثانوي وهو سعر 1 كوم تبن بالنسبة للإنتاجية.

الجدول (4) :التكاليف لإنتاج 1 طن قمح بعلي بالأسعار الاقتصادية

البيان	قابلة للتجارة	غير قابلة للتجارة
إيجار الأرض/$	-	114.22
تكاليف العمليات الآلية (حراثة وزراعة وتسميد ....)/$	19.64	103.21
تكاليف مستلزمات المتنوعة/$	130.12	24.27
المجموع	149.77	241.70
مجموع التكاليف	391.47	
الإيراد الرئيس/$	254.38	
الإيراد الثانوي/$	12.37	
مجموع الإيرادات	266.75	
صافي العائد/$	124.72-	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان .

يبين الجدول (4) تكاليف إنتاج واحد طن قمح بعلي مقسمة إلى مواد قابلة للتجارة ومواد غير قابلة للتجارة بالأسعار الاقتصادية بناءً على نسب حُسبت على أن الأرض غير

قابلة للتجارة وحُسبت بما يعادل تكلفة الفرصة البديلة وهي القيمة نفسها في الأسعار الخاصة والاقتصادية، كما تبين انخفاض الإيرادات عن التكاليف وكان صافي العائد سالباً.

مصفوفة القمح البعلي:

بعد أن حُسبت التكاليف والعوائد بالأسعار الخاصة والاقتصادية للقمح البعلي أصبح بالإمكان بناء تقديرات عناصر (مصفوفة تحليل السياسة) وذلك بالاعتماد على الجداول السابقة للتكاليف والعوائد كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (5) ::مصفوفة القمح البعلي

البيان	العوائد الكلية	التكاليف		صافي العائد	القيمة المضافة
		قابلة للتجارة	غير قابلة للتجارة		
الميزانية المزرعية (الأسعار الخاصة)	293.40	160.48	243.59	-110.67	132.92
الميزانية الاقتصادية (الأسعار الاجتماعية)	266.75	149.77	241.70	-124.72	116.98
أثر السياسات	26.65	10.72	1.89	14.05	15.94

المصدر: من إعداد الباحث.

مؤشرات أثر السياسات لمصفوفة القمح البعلي:

عن طريق مصفوفة تحليل سياسات القمح البعلي السابقة حُسبت مجموعة من المؤشرات وفُسرت كما يوضح الجدول (6)

الجدول (6): مؤشرات مصفوفة القمح البعلي

المؤشرات	القيمة	التفسير
الربحية المالية FP	-110.67	يوجد فرق ما بين الإيرادات والتكاليف بمقدار 110.67 والإشارة السالبة تشير إلى خسارة السياسة المتبعة بسبب انخفاض الإيرادات عن مجموع التكاليف
التكلفة المالية للمنفعة FCB	1.83	قيمة المؤشر أكبر من الواحد وهذا يدل على أن السياسة المتبعة غير تنافسية بسبب أن الربحية المالية سالبة
الربحية الاجتماعية SP	-124.71	يوجد فرق ما بين الإيرادات والتكاليف بمقدار 124.71والإشارة السالبة تشير إلى خسارة السياسة المتبعة بسبب ارتفاع مجموع التكاليف عن الإيرادات
تكلفة العوامل المحلية DRC	2.06	قيمة المؤشر أكبر من الواحد الصحيح ما يشير إلى أن السياسة المتبعة لا تتمتع بالميزة النسبية بسبب أن الربحية الاجتماعية سالبة
نسبة التكلفة الاجتماعية– منفعة SCB	1.46	قيمة المؤشر أكبر من الواحد ويشير إلى أن نسبة التكاليف أكبر من الإيرادات
معامل الحماية الاسمي NPC	1.09	المؤشر أكبر من الواحد ويشير إلى أن السياسة المتبعة تقدم الدعم لمحصول القمح
معامل الحماية الفعال EPC	1.13	المؤشر أكبر من الواحد ويشير إلى أن السياسة المطبقة على محصول القمح هي سياسة دعم
معامل الربحية PC	0.88	المؤشر أصغر من الواحد ما يدل على أن الاقتصاد يستفيد من صافي التحويلات من السياسة المتبعة على محصول القمح المروي
نسبة دعم المنتجين PSR	0.052	المؤشر أصغر من الواحد ما يدل على انخفاض إجمالي إيرادات السياسة المطبقة بالأسعار الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحث.

7- الاستنتاجات:

1. أشارت معايير معاملات الحماية إلى وجود دعم لمزارعي القمح على مستوى سعر الإنتاج وكذلك المدخلات.
2. جاء الأثر الإجمالي لسياسات التدخل الحكومي التي يوضحها صافي التحويلات (L) والمؤثرة في أسعار المدخلات والناتج وسعر الصرف بقيمة موجبة أي أن هذه السياسات في مجملها تصب في مصلحة المنتجين في المدى القصير، وأكدت ذلك معاملات الحماية الفعالة.
3. بلغت قيم معامل كلفة المورد المحلي (DRC) أكبر من الواحد الصحيح وهذا يدل على أن القمح البعلي لا يتمتع بميزة نسبية أي أننا نستعمل موارد محلية ذات قيمة أكبر من القيمة المضافة.

8- المقترحات:

1. تفعيل التعاونيات الفلاحية والإنتاج التعاوني لتسهيل تطبيق تقنيات الزراعة الحديثة وخاصة المكننة الزراعية.
2. زيادة فعالية المؤسسات الرسمية في عمليات توفير مستلزمات الإنتاج ومراقبتها وخاصة البذار والأسمدة والمبيدات.
3. الاستمرار بعمليات دعم مستلزمات الإنتاج للقمح وتوسيعه ليشمل محاصيل إستراتيجية أخرى وخاصة في نوعية مستلزمات الإنتاج وأسعارها وسعر شراء المحصول.

9- المراجع

1. أشرف السيد مصطفى العمري، و غادة صالح. (2016). تقدير الكفاءة الفنيةللمحافظات المصرية في انتاج اهم محاصيل الحبوب. *مجلة الجديد في البحوث الزراعية*.
2. الأوتشا. (2023). *تقرير عن الوضع الإنساني في شمال غرب سوريا*.
3. باسمة عطية. (2008). *الميزات النسبية لمجموعة مختارة من السلع السورية*. المركز الوطني للسياسات الزراعية.
4. باسمة عطية. (حزيران, 2008). *الميزات النسبية لمجموعة مختارة من السلع السورية*. المركز الوطني للسياسات الزراعية.
5. تمام أبو الخير. (13 4, 2022). قمح سوريا من الاكتفاء الذاتي الى الجوع. *نون بوست*.
6. جادو. (2017). دراسة تحليلية لمصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحاصيل الحبوب في مصر. *المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي*.
7. خالد اللافي، عبدالحميد طاهر بوسلوم، ميلود حمد محمد اللطيف، و سعاد صالح عمرو ميكائيل. (اكتوبر, 2021). تحليل السياسات الزراعية لمحصول القمح (دراسة حالة لمنتجي القمح بمنطقة الجبل االخضر) باستخدام مصفوفة تحليل السياسات(PAM(. *مجلة البيان العلمية*.
8. راضي الطراونه. (1999). *برنامج التصحيح الاقتصادي في أداء القطاع الزراعي في الأردن* (المجلد [رسالة دكتوراه]). الاردن، الأردن: كلية الدراسات العليا.
9. رانيا محمد برغش. (2023). أثر سياسة التحرر الاقتصادي على أسعار محاصيل الحبوب. صفحة 208صفحة.
10. سعدية حسن. (2020). أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي واسامه في زيادة الإنتاج. *هيئة استثمار الديوانية*. تم الاسترداد من https://www.investdiw.gov.iq/viewnews.php?id=1261

11.شيماء مصطفى أبو سنه، ريهام أحمد جمال، و الهام محمد عبد العظيم. (2021). *تحليل السياسات السعرية لاستيراد القمح في مصر*. مصر.

12.صالح، و آخرون. (2020). مؤشرات كفاءة أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في القطاع الزراعي. *مجلة جامعة اسيوط، 2*.

13.صلاح الطراونه، و محمود ياسين. (2006). تقييم السياسات الزراعية لمحصول البندورة في سورية باستخدام مصفوفة تحليل السياسات (PAM). *مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية*، الصفحات 277-293.

14.فريدريك لانسون. (2003). دراسة الميزات النسبية.

15.محجوب، و أبوبكر إبراهيم. (2000). الآثار الاقتصادية للسياسة السعرية لمحصول القمح في السودان للمدة (1997-1980) مشروع الجزيرة أنموذج تطبيقي.

16.مكتب الاحصاء والتخطيط. (2023). المجموعة الاحصائية. وزارة الزراعة والري.

17.نصيف جاسم محمد الأحبابي. (2015). تحليل أثر السياسة السعرية في انتاج القمح في العراق باستعمال أسلوب مصفوفة تحليل السياسة

18. Nyangita. (1998). Towards Maize Security in Kenya: An evaluation of selfsufficiency Strategy.